هل تستنجد واشنطن ولندن بقوات الشرعية اليمنية للقضاء على الحوثي؟

أين تكمن مخاطر سيطرة إيران على باب المندب وخليج عدن؟

كيف يبدو مشهد الوضع في ظل التوترات المتصاعدة في اليمن؟

- هل سيتكرر سيناريو دعم التحالف العربي للجيش اليمني مع واشنطن وأمريكا؟

الأمناء/ أشرف خليفة:

يرجح سياسيون ومحللون أن واشنطن ولندن قد تتجهان إلى استثمار القوات العسكرية التابعة للشرعية اليمنية في المواجهة البرية، لتحقيق ضربات أدق وإضعاف قدرات ميليشيا الحوثي بشكل أكبر.

وللقيام بهذا الدور، قد توجه الولايات المتحدة وبريطانيا الدعم العسكري واللوجستي لقوات الشرعية اليمنية، التي يتوفر لها التحرك على الأرض بشكل سلس وانسيابي، كما إن قواتها على أهبة الاستعداد.

ومنذ بدء العمليات الجوية والضربات الصاروخية للمقاتلات الحربية، على بنك أهداف الحوثي العسكرية، في الـ12 من يناير الماضي، تسعى القوات الأمريكية والبريطانية لإفقاد الميليشيا قدرتها العسكرية على تنفيذ الضربات على البحر الأحمر.

ولا يستبعد نائب رئيس الشؤون الخارجية في المجلس الانتقالي الجنوبي، أنيس الشرفي، أن تتجه أمريكا وبريطانيا، إلى خيار دعم القوات المناوئة للحوثيين لتنفيذ هجوم عسكري عليها، لخلق توازن استراتيجي في القوى، يجبر الحوثيين على الانصياع لجهود السلام والحد من تهديداتهم على البحر الأحمر.

وقال الشرفي لـ«إرم نيوز»: «لا أظن أن تذهب واشنطن أو لندن إلى ما هو أبعد من ذلك، في مساعيهما لإضعاف قدرات الحوثيين على تهديد الملاحة البحرية».

وأوضح المسؤول في المجلس الانتقالي أن اختلال توازن القوى في اليمن هو لصالح الحوثيين، إذ تشترط الميليشيا مكاسب لتوقيع اتفاق سلام يعزز نفوذهم وسيطرتهم، ويتيح لهم فرص التمدد عسكريًا في مأرب والساحل التهامي.

وأفاد المتحدث بأن الحوثيين يسعون لتكثيف هجماتهم ضد الأراضي الجنوبية، و«هذا يجعل باب المندب وخليج عدن وبحر العرب، بما تكتسبه من أهمية جيوسياسية، في مرمى أهداف الحوثيين والإيرانيين».

وأشار الشرفي إلى أن ذلك يعني: «إطباق إيران حلقة محكمة على الممرات البحرية الدولية، لمحاصرة دول الخليج والجزيرة العربية، والتحكم بحركة دخول وخروج السفن بناء على رغبات إيران».

وشدد الشرفي على أنه «ينبغي أن يأخذ نهج التعامل مع الحوثيين استراتيجية متعددة المستويات، تأتي في مقدمتها استراتيجية الضغط العسكري من مختلف المحاور والجبهات، إضافة إلى كشف وتعرية الحوثيين سياسيًا وإعلاميًا وحقوقيًا، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل محليًا وإقليميًا ودوليًا، لإزالة الالتباس والزيف الذي حاولت الميليشيا التدليس به على المتعاطفين مع القضية الفلسطينية».

وأضاف أنه «ينبغي إعداد خطة لإغلاق منافذ تهريب السلاح الإيراني للحوثيين، وسحب كل مؤسسات الدولة من صنعاء إلى عدن، والعمل على تجفيف منابع الدعم للحوثيين، وتقليص مواردهم المالية إلى أدنى مستوياتها، فضلًا عن تشجيع المواطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، على الخروج ضدهم وتبني حملات المقاومة ضد تلك السيطرة».

من جانبه، قال المحلل السياسي يعقوب السفياني، إن «الهدف الذي أعلنته أمريكا وبريطانيا، قبل ومع انطلاق ضرباتهما العسكرية، هو تحجيم وإضعاف قدرات الحوثيين في توجيه مزيد من الهجمات والضربات على الشحن الدولي واستهداف الملاحة البحرية، وليس القضاء بشكل كامل على الحوثيين».

ويرى السفياني، في حديثه لـ«إرم نيوز»، أنه «إذا كان هناك توجه أمريكي بريطاني للتعامل مع القوات الحكومية أو قوات المجلس الانتقالي على الأرض، فلن يكون إلا ضمن إطار هذا الهدف، من خلال تأمين السواحل في الحديدة، ومنع شنّ مزيد من الهجمات أو التصعيد العسكري في البحر الأحمر وخليج عدن».

وتساءل المحلل السياسي ما إن كانت الولايات المتحدة وبريطانيا، ستلجآن إلى هذا الخيار، مستدركًا: «باعتقادي من السابق لأوانه افتراض هذا الأمر، كون الخطوات الأمريكية البريطانية، هي في إطار رد الفعل على ما يقوم به الحوثيون».

وأشار السفياني إلى أنها لم تنتقل بعد من مرحلة رد الفعل والتموضع الدفاعي، إلى المبادرة والهجوم، قائلًا «الأمر يعتمد باعتقادي على المدى الذي سيذهب إليه الحوثيون في تصعيدهم في البحر الأحمر وخليج عدن».

ورجّح أن تشمل تلك الخطوات التصعيدية التعاون مع القوات اليمنية المسلحة لاستعادة محافظة الحديدة وإنهاء اتفاق ستوكهولم.

المركز الأمريكي للعدالة يحذر سلطات مأرب

ميتشغان/ الأمناء/ متابعات:

قال المركز الأمريكي للعدالة (ACJ) بأن السلطات في مأرب مطالبة بسرعة تحويل أحد المسؤولين الأمنيين لديها والمتهم باعتقال وتعذيب الإعلامي "محمد العياشي" للقضاء وتحقيق العدالة له، مشيرًا إلى أن ما حصل مع الإعلامي اعتداء واضح على الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون اليمني، ويستوجب إجراء تحقيق مباشر من قبل السلطات القضائية بالمحافظة.

وقال الإعلامي «العياشي» في شكوى بعث بها للمركز الأمريكي للعدالة إنه تعرض للاختطاف والتعذيب لمدة 129 يوماً على يد أحد الضباط المعروفين دون أي سند قانوني، وأضاف «محمد العياشي» الذي يعمل مسؤولًا إعلاميًا في إحدى المستشفيات الخاصة: "تم استدعائي إلى مكتب مدير المستشفى وكان هناك أحد الضباط المعروفين وقام بسؤالي عدة أسئلة منها شخصية وأخرى لها علاقة بحسابات على فيسبوك تنشر عن الفساد المالي والإداري في المستشفى، وبعد إنكاري بصلتي بأي حسابات تم الاستمرار بالتحقيق معي لمدة ساعتين قبل أن يأتي إلي مسلحون وقاموا باقتيادي عنوة إلى إحدى السيارات وطلبوا مني التزام الصمت وتم اقتيادي إلى البحث الجنائي».

(ACJ) يجب على سلطات مأرب سرعة تحويل المتهم باعتقال وتعذيب الإعلامي محمد العياشي للقضاء وتحقيق العدالة

التعذيب بالشواية:

وأضاف: "لقد تعرضت للتحقيق لأكثر من مرة، وكان يتم تعذيبي من قبل ذلك الضابط بإغماض عيني والضرب على الرقبة والظهر، وكانوا يهددوني بأني سألاقي نفس مصير أحد المعتقلين لديهم، حيث أخبروني بأن أحد زملائي في الزنزانة تم تعذيبه بالشواية وتعليقه وحلق لحيته وضرب يديه وقدميه بالمطرقة وبأنه في رمقه الأخير من حياته»- وفقًا لما أفاده.

وأضاف «العياشي» في شكواه إلى أنه "تكرر التحقيق معي طوال فترة إخفائي، التي امتدت لأسابيع، كما أن المشرف المباشر على التحقيق معي كان ذلك الضابط، وهو الوحيد الذي كان يعرف مكان تواجدي، ويستدعيني متى يشاء، ليبدأ معي التحقيق بذات الأسئلة والتهم، وبأساليب أشد وأنكى وأقسى».

التعذيب بالضرب:

ولفت «العياشي» في إفادته بأن «أكثر ليلة مرعبة مرت علي، هي ليلة تعرضت فيها؛ كالعادة للتحقيق والتعذيب وأنا مقيد اليدين، وهذه المرة كان الضابط ونجله هما من يقومان بتعذيبي، ومعهما ثلاثة آخرون، شاركوا أيضاً في التعذيب والضرب على مختلف أنحاء جسمي والذي ظلت آثاره لفترة طويلة».

جريمة انتهاك الخصوصية:

ونوّه الإعلامي خلال إفادته بأن الضابط المسؤول عن تعذيبه والتحقيق معه كان «خلال فترة استراحته من تعذيبه يفتح جوالاتي التي بحوزته ويقرأ الرسائل ويفتشها أمامي، مستعرضاً الصور وكل الخصوصيات الشخصية، وهي ما زالت معه حتى اللحظة».

العرادة والإفراج عن العياشي:

وأفرجت السلطات في مأرب عن الإعلامي «العياشي» بعدما يقارب أربعة أشهر من الإخفاء والتعذيب بعد تدخل عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ المحافظة اللواء «سلطان العرادة»، وبعد علمه بما جرى، أمر بتوقيف الضابط عن عمله ومحاسبته، وأنه ما يزال موقوفاً حتى الآن.

يؤكد (ACJ) أن ملابسات اختطاف وتعذيب الإعلامي «محمد العياشي»، مؤشر خطير وغير مقبول على انتهاك الحقوق الأساسية التي كفلتها القوانين اليمنية، ومنها ما نصت عليه المادة (48) من الدستور التي نصت على أنه «تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقييد فيها حرية المواطن، ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمة مختصة». كما أن قانون الإجراءات الجزائية ذهب في (1/7) منه إلى أن «الاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها القانون ويجب أن تستند إلى القانون».

فيما نصت مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن على أنه "يحظر استغلال حالة الشخص المحتجز أو المسجون استغلالاً غير لائق بغرض انتزاع اعتراف منه أو إرغامه على تجريم نفسه بأية طريقة أخرى أو الشهادة ضد أي شخص آخر. ولا يُعرض أي شخص أثناء استجوابه للعنف أو التهديد أو لأساليب استجواب تنال من قدرته على اتخاذ القرارات أو من حكمه على الأمور».

توقيف الضابط غير كاف:

يؤكد المركز الأمريكي للعدالة (ACJ) أن ما قامت به السلطات – حسب ادعائها- من توقيف الضابط المسؤول عن اعتقال وتعذيب الإعلامي «العياشي» غير كاف، داعيًا الى سرعة تحويله للقضاء وضمان إيقاع العقوبة الرادعة نظير ما ارتكبه من انتهاكات، مؤكدًا في نفس الوقت على أن الأجهزة الرقابية في المحافظة مطالبة بممارسة دور أكثر فاعلية لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.